

مصالحها مع مصالح الاردن ودوره في المنطقة ، وما عرف عن تلك الدول من علاقة وثيقة بالسياسة الاميركية . ولا يمكن الفصل بين هذا الوضع والبرود الذي استمر يطبع العلاقات الاردنية - الاميركية .

ان النظام الاردني لم يستسلم للوضع الجديد الذي فرض نفسه على المنطقة ، وبدأ مبكرا بنشاط كثيف وعلى كافة الاتجاهات محاولا ربط الاردن بخيوط سياسية جديدة ووصل ما انقطع منها . لقد حاول النظام الاردني استكمال سياسة الانفراج الداخلية التي بدأها ما قبل حرب تشرين ، وعاد الى سياسته القديمة ، محاولة الالتقاء في منتصف الطريق مع مشروع الدولة الفلسطينية وحركة المقاومة ، اذ تقدم بسلسلة من العروض لتقاسم السلطة في الاردن مع حركة المقاومة ، ولقد كشف الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، جانبا من هذه العروض ، اذ اشار الى ان الملك حسين قد عرض عليه رئاسة الوزارة ، ولكنه رفضها ، وذلك بتصريح شهير له في الكويت . ولقد سعد النظام حديثه عن استعداده لاجراء تعديل حكومي بحيث يؤتى بحكومة ذات صبغة وطنية ، وبترئاسة أحد الأشخاص الشرقي أردنيين المحسوبين على الحركة الوطنية . ولقد كان النظام يصعد من وعوده واستعداده « للتنازل » أمام حركة المقاومة ، مستغلا كل خبرته في اتقان فن التراجع في اللحظات الخطرة والحرجة ، والتي تعلمها جيدا في تجربته مع الحركة الوطنية في عامي ٥٦ و ٦٧ . وذلك بترويجه لدعوة تناقلتها الابناء عن استعداده لترك السلطة الى حركة المقاومة وان يصبح ملكا دستوريا فقط . في محاولة منه لاستدراج حركة المقاومة لعقد صلح معه على الطريقة التي استدرج بها الحركة الوطنية عام ٥٦ ، لكن المقاومة هذه المرة لم تقع في الفخ الذي نصبه النظام لها .

ان سياسة النظام بالالتقاء مع حركة المقاومة الفلسطينية في منتصف الطريق بعروضه لتقاسم السلطة مع حركة المقاومة . هذه السياسة اقترنت بنشاط على الصعيدين العربي والدولي في محاولة من النظام للالتقاء على تلك النشاطات لتعزيز موقفه في لعبة التسوية ، ومن هنا كانت زيارته الدراماتيكية لسوريا في وقت كان فيه تمايز الموقف السوري عن مثيله المصري قد بلغ الذروة . زيارة الملك حسين لسوريا في تلك الفترة كانت محاولة ذكية للعب الورقة السورية في وجه اميركا ، ولكن (تضامن) الاردن مع سوريا لم ينته لشيء يذكر وبقيت الزيارة في اطار بروتوكولي محض . ولم يكن ثمة مجال لنتائج أفضل ، اذ ان الاتفاق الاردني لتلك الزيارة ، كان في حدود اثاره (غيره) اميركا كي تمنحه دورا في التسوية السياسية المطروحة .

في الوقت نفسه فقد حاول النظام الاردني ان يلعب ورقة الممسك الاشتراكي ، متخذا بوابة له رومانيا ، التي قام الملك بزيارتها ، ولكن تلك الزيارة لم تسفر عن نتيجة ، بل على العكس من ذلك فان موقف تشاوشيسكو رئيس وزراء رومانيا ، كان جليا في تأييده لمشروع الدولة الفلسطينية ، اذ صرح بذلك علانية اثر لقائه مع بعض اركان حركة المقاومة الفلسطينية خلال زيارته الاخيرة لبيروت .

سبقت هذه التحركات المكثفة ، داخليا ، فلسطينيا ، عربيا ، ودوليا ، زيارة الملك حسين لبريطانيا في طريقه للولايات المتحدة الاميركية ، محاولا اضافة الورقة البريطانية ، لجملة الاوراق التي اعتقد انها بيده كأداة ضغط على الولايات المتحدة الاميركية ، كدليل حسي على انه يستطيع اللعب بعيدا عنها !!

ان النظام الاردني بخطواته هذه ، كان قد تحرك بعيدا عن الدور المرسوم لاداة امبريالية . لقد حاول أن يتصرف بدرجة من الاستقلالية وان يجري اتصالاته بوحى من هذا الشعور ، ولكن الولايات المتحدة الاميركية ، لم تعود ان تمنح الانظمة التابعة لها